الأمم المتحدة

A/64/653

الجمعية العامة

Distr.: General
8 February 2010
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ٢٣ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من مذكرة الاحتجاج المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، التي قدمتها الحكومة الأرجنتينية إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معربة فيها عن رفضها لاعتزام بريطانيا إصدار تراخيص للتنقيب عن الهيدروكربون واستغلاله في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المحيطة بجزر مالفيناس الواقعة تحت الاحتلال البريطاني غير المشروع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي **أرغويّو**
السفير
الممثل الدائم

090210 090210 10-23262 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

وزارة الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية

تهدي وزارة الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية في الأرجنتين أطيب تحياتها إلى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتود الإشارة إلى عمليات الحفر التي يفترض أن تبدأ في وقت وشيك شمال جزر مالفيناس.

وتعرب الحكومة الأرجنتينية في هذا الصدد عن رفضها القاطع لما تنويه بريطانيا من إصدار تراخيص للتنقيب عن الهيدروكربون واستغلاله في منطقة الجرف القاري الأرجنتيني الواقعة تحت الاحتلال البريطاني غير المشروع.

ويأتي هذا العمل الانفرادي الذي نحتج عليه ضمن سلسلة من الأعمال الانفرادية التي أقدمت عليها بريطانيا وحَدَت بالحكومة الأرجنتينية، ضمن أسباب أخرى، إلى إنهاء العمل، اعتبارا من ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، بالإعلان المشترك بين الأرجنتين وبريطانيا المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن الحفاظ على السيادة في إطار ''التعاون على الأنشطة البحرية بمنطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي''، في مجال التنقيب عن الهيدروكربون واستكشافه في المنطقة المتنازع على سيادتها.

ويتنافى هذا العمل الانفرادي الجديد من جانب لمملكة المتحدة مع أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ و ٢١/٤٠ و ٤٠/٤١ و ١٩/٤٢ و ٢٥/٤٣، التي تقر فيها الجمعية بوجود نزاع على السيادة تحت اسم ''مسألة جزر مالفيناس'' وتحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات للتعجيل بتسوية النزاع بالطرق السلمية. ويتنافى هذا العمل بوجه خاص مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تغير من جانب واحد، الوضع القائم أثناء تنفيذ العملية الموصى بها في قرارات الجمعية في الجزر.

وتؤكد الحكومة الأرجنتينية من جديد للحكومة البريطانية جميع مواقف الرفض التي اتخذتها بهذا الخصوص، ومن بينها البيان الصحفي الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ضد

القرار الانفرادي البريطاني بفتح باب تقديم العطاءات للتنقيب بمنطقة الجرف القاري الأرجنتيني؛ والمذكرة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ التي كررت فيها ما جاء في البيان نفسه؛ والمذكرة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي احتجت فيها رسميا على اعتزام بريطانيا فرض قواعد تنظيمية للتنقيب عن الهيدروكربون واستغلاله في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني.

وتؤكد جمهورية الأرجنتين مجددا حقوقها السيادية على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمنطقة البحرية المحيطة بها، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضيها.

وتود وزارة الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب مجددا لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن أسمى آيات تقديرها.